مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١١، العدد ٤٤ (خريف ٢٠٠٠)، ص ٢٦

انتفاضة الأقصى:
الأهداف المباشرة
ومقومات الاستمرار

جميل هلال*

تأتي الانتفاضة الراهنة في سياق نضال طويل للشعب الفلسطيني من أجل التحرر والاستقلال. ولا يقلل وضع الانتفاضة الجديدة في سياق تاريخي أهمية اللحظة السياسية الراهنة التي تضفي عليها سمات ومهمات متميزة. فهي جاءت بعد ما يزيد على تسعة أعوام من عقد مؤتمر مدريد "للسلام في الشرق الأوسط"، وبعد سبعة أعوام من اتفاق أوسلو، ومفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وهي مفاوضات سعت، ولا تزال، لفصل "السلام" عن السياق التاريخي للنضال الفلسطيني. لقد جاء اتفاق أوسلو بعد انتفاضة طويلة بدأت في نهاية سنة ١٩٨٧، وبعد تحولات إقليمية وعالمية درامية، وهو اتفاق أقرت فيه إسرائيل، لكنه لم يشمل الإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال. وتبع اتفاق أوسلو مواصلة إسرائيل فرض شروط تقييدية ومذلة على حياة فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة اليومية، مع استثناءات لقلة من أصحاب الامتيازات.

اشتعلت الانتفاضة الجديدة على أرضية انكشاف، في مفاوضات قمة كامب ديفيد الثانية في شأن التسوية النهائية، عقم مفاوضات تقوم على افتراض أن الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ هي أراضي متنازع في شأنها، أو اعتبارها، في أحسن الأحوال، مجال صراع بين حقين متساويين يستوجب تنازلات متبادلة. ومن هنا، لم يجد رئيس الحكومة الإسرائيلية حرجاً في أن يطرح في قمة كامب ديفيد الأخيرة، السيادة الإسرائيلية على الحرم القدسي، ولا ما يمنع أريئيل شارون، بكل ما يحمله في الذاكرة الفلسطينية من جرائم حرب بشعة، من زيارته للمكان تأكيداً لمطلب السيادة الإسرائيلية. إذاً، الانتفاضة جاءت بعد فشل مفاوضات دامت سبعة أعوام في دفع إسرائيل إلى القبول بمصالحة تاريخية استناداً إلى حق الشعب الفلسطيني في

* سوسيولوجي وباحث فلسطيني مقيم بالضفة الغربية.

الاستقلال والإنصاف أسوة بشعوب العالم الأُخرى. وعلى نقيض ذلك، واصلت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة إدارة مفاوضات عبثية ورسم، على أرض الواقع، معالم تسوية تقوض المشروع الوطني الفلسطيني.

محرك الانتفاضة الرئيسي
هو استمرار الاحتلال

ليس هنا مجال تسجيل يوميات للانتفاضة الجديدة بما هي فعل شعبي ضد الاحتلال ومن أجل الاستقلال. فقد تم هذا في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، الفلسطينية والعربية، وإن بخطاب مشوش سياسياً لا يخرج، في معظمه، عن استدرار العطف على الضحية، بدلاً من تصوير الانتفاضة بما هي لحظة جديدة من تاريخ طويل لمقاومة شعب لاحتلال استيطاني عنصري. فتضحيات الانتفاضة هي نتيجة مقاومة هدفها التحرر والاستقلال. ولا حاجة إلى التذكير بالواقع القائم بعد سبعة أعوام من المفاوضات، بما في ذلك تقطيع الضفة الغربية إلى مناطق تسيطر إسرائيل سيطرة احتلالية تامة على ٦٠٪ منها، وتسيطر على ما يزيد على ٢٠٪ سيطرة أمنية عسكرية، وتسيطر السلطة الوطنية الفلسطينيةعلى منطقة تقل عن ٢٠٪ منها. وليس هنا مجال تفصيل سجل إسرائيل في التوسع الاستيطاني، وفي مصادرة الأراضي وتسليح المستوطنين وحمايتهم منذ اتفاق أوسلو، ولا التذكير بسياستها في تهميش الاقتصاد الفلسطيني ومواصلة سيطرتها على مرافقه الحيوية، ولا تحويلها الضفة الغربية وقطاع غزة إلى معازل – لا تختلف في جوهرها عن البانتوستانات التي هندسها نظام الفصل العنصري السابق في جنوب إفريقيا – ولا إجراءات تغييرها لجغرافية وديموغرافية مدينة القدس العربية وفصلها عن باقي الضفة الغربية، وفصل كليهما عن قطاع غزة. هذا إضافة إلى مواصلتها اعتماد سياسة عنصرية تجاه الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، والتنكر لحقوقها القومية، ورفض الاعتراف بمسؤوليتها التاريخية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين.

يتوجه سؤال الانتفاضة الجديدة إلى البحث عن شروط تهديف وتعزيز فعلها، بما هو فعل مقاوم للاحتلال ومن أجل الاستقلال، بحيث يولد تحولاً في ميزان القوى المحلي والإقليمي والدولي لمصلحة هدفها المركزي. ويشير هذا، أولاً، إلى الحاجة إلى قراءة الانتفاضة الجديدة، بالتسميات المتعددة التي عُرِّفت بها (الأقصى، والحرم،

والقدس، والألفين، والاستقلال)، قراءة واقعية تستند، في الوقت ذاته، إلى الوعي الجديد الذي أنتجها، وتعيد هي صوغ إنتاجه. وهو يربطها بسببها الرئيسي، وهو استمرار الاحتلال، وبهدفها المتمثل في الاستقلال كما صاغته الثورة الفلسطينية المعاصرة.

تحمل الانتفاضة الجديدة مؤشرات إلى ترسخ وعي جديد بضرورة التعامل مع مسار التفاوض مع إسرائيل بمنطلقات تختلف عن تلك التي حكمت المسار السابق، وتحديداً أنها مفاوضات في شأن حدود تسوية دائمة أو شبه دائمة. ويشير هذا الوعي إلى ضرورة إسناد التفاوض بنضال شعبي مقاوم، وإلى ضرورة توليد بنى تنظيمية مجتمعية (سياسية واقتصادية وأهلية) جديدة، وإلى ضرورة إعادة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية على أسس ورؤى تليق بتضحيات الشعب الفلسطيني الكبيرة من أجل التحرر والاستقلال، وترقى إلى أن تكون اللَبِن لدولة مستقلة ديمقراطية.

لقد حسمت الأسابيع القليلة الأولى من الانتفاضة قضية التساؤل عن محركها الرئيسي. ويتمثل هذا في ترسخ قناعة الجمهور الفلسطيني، ومعه أوساط نافذة من القيادة الفلسطينية، وداخل الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية، والجسم الفاعل من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، بأن المفاوضات التي جرت مع إسرائيل منذ اتفاق أوسلو، وانتهت في قمة كامب ديفيد الثانية، قد وصلت إلى طريق مسدود. وبات واضحاً، عبر التجربة والمشاهدة اليومية وسياسة فرض الأمر الواقع، أن إسرائيل(بقيادتيها العمالية والليكودية) تعاملت مع اتفاق أوسلو لا لكونه يحمل استعداداً فلسطينياً للتوصل إلى مصالحة تاريخية وفق أسس من العدل والإنصاف، وإنما باعتباره مدخلاً لتقويض المشروع الوطني الفلسطيني. ومن هنا كان انفجار القناعة الشعبية بأن مواصلة المفاوضات على الأسس والمرجعيات والاصطفافات السابقة يجب أن تتوقف، وإلاّ فالطريق الوحيد هو طريق المقاومة. ولذا يجب قراءة الانتفاضة الأخيرة بما هي تدخل شعبي لتغيير مسار "عملية السلام" السابق ومضمونها. وتحمل المواجهات اليومية رسالة إلى مراكز القرار الوطني والإسرائيلي والإقليمي والدولي، للكف عن الاستخفاف والعبث بمصير الشعب الفلسطيني، واستلاب إنسانيته، ونكراه حقه في التحرر والحرية، وإدارة الظهر لحقوقه كشعب محتل ومشرد.

هناك من يقرأ الانتفاضة الجديدة باعتباره قطعاً نهائياً مع استراتيجيا المفاوضات، وعودة إلى استراتيجيا المقاومة. وتستشهد هذه القراءة بالنجاح الذي حققته المقاومة اللبنانية في الجنوب اللبناني في طرد الاحتلال الإسرائيلي. ويعمد

البعض إلى بث شعارات دينية بحتة (من هنا التركيز على تسميتها انتفاضة الأقصى أو الحرم الشريف) إعلاء للروح الجهادية، ويرفع شعار تحرير كامل تراب فلسطين التاريخية، وإزالة الدولة الإسرائيلية عبر المقاومة المسلحة، والاعتماد على العمق الشعبي والرسمي العربي والإسلامي. ولا ترى هذه القراءة أهمية لخصوصية الشرط الفلسطيني الراهن الجيو – سياسية، وتعير أهمية أولى لمدلولات التحركات الشعبية العربية والإسلامية. ولا تقتصر هذه القراءة على الاتجاه الإسلامي، إذ نجدها مبعثرة بين بعض أوساط الجمهور، وأعداد من قواعد وكوادر تنظيمات علمانية.

حدود الرهان على
الدعم الرسمي العربي والإسلامي

لا شك في أن التحركات الشعبية التي شهدتها عواصم الدول العربية والكثير من الدول الإسلامية تحمل دلالات سياسية مهمة، ليس أقلها أهمية السخط تجاه موقف الأنظمة من الممارسات والسياسة الإسرائيلية والمواقف الأميركية تحديداً. لكن قدرة هذه التحركات على إحداث تغيير جذري في النظم العربية وسياساتها تبقى أمراً تخمينياً، في أحسن الأحوال. فالسخط الشعبي تجاه سياسة إسرائيل الاستعمارية، وتجاه ارتهان العدد الأكبر من الأنظمة العربية والإسلامية لسياسة الولايات المتحدة الأميركية التي تدعي الحياد والرعاية النزيهة إزاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، في الوقت الذي تواصل دور الشريك لإسرائيل، لم يدخل دور التنظيم وجدولة الأهداف. كما أن هذه التحركات الشعبية الواسعة حملت رسائل إنذار إلى الأنظمة العربية لجهة تبعيتها للولايات المتحدة والتساوق مع سياستها، وحملت كذلك مؤشرات ذات مضامين ديمقراطية لها أبعادها على استقرار هذه الأنظمة. ولعل هذه المؤشرات، والخشية من تداعيات الانتفاضة على استقرار الأنظمة الموالية لها، تحدث أثراً في الإدارة الأميركية. لكن هذا الأثر لم يأخذ حتى اللحظة، أو من المتوقع أن يأخذ في المستقبل المنظور – في ظل بقاء التوازنات الدولية على حالها – منحى يشير إلى تغيير في السياسة الأميركية الخارجية. بل ربما سيقود إلى مضاعفة الضغط على الطرف الفلسطيني والأطراف العربية، ذات التأثير في الموقف القيادي الفلسطيني، لوقف الانتفاضة وتحييدها عن مسبباتها. ومن هنا يصعب الرهان على تحول التحركات الشعبية، إذا ما بقيت في الأطر التي شاهدناها، على الرغم من قيمتها

السياسية والمعنوية للانتفاضة، إلى فعل يغير من عدوانية إسرائيل، أو من سياسة الولايات المتحدة الجاهزة دوماً لتبرئتها. فالولايات المتحدة ما زالت تتعامل مع الانتفاضة باعتبارها عنفاً عبثياً، وتواصل التهديد باستخدام الفيتو ضد أي قرار يصدر عن مجلس الأمن لحماية المدنيين الفلسطينيين، فضلاً عن قرار يفرض على إسرائيل إنهاء احتلالها. بتعبير آخر، يحتاج الدعم الاستراتيجي للانتفاضة، عربياً وإسلامياً، إلى خروج الحركة الشعبية في هذه البلاد من عفويتها، واكتسابها دينامية خاصة قادرة على التأثير والفعل في أنظمة ما زالت بعيدة عن مأسسة الديمقراطية والتفاعل، وبالتالي في الرأي العام الشعبي. في المقابل، يجب عدم الاستهانة بما أظهرته الانتفاضةمن مخزون نضالي قابل للتجدد وما تحمله من إمكانات لتوليد ديناميتها الخاصة. ولعل هذه الإمكانات الكامنة هي ما دفع النظم العربية إلى الالتفات إلى الغضب الشعبي بالإقدام على خطوات لا تؤثر في سياستها أو استقرارها. فهذا الغضب كان الدافع إلى الإسراع في عقد القمة العربية في أيلول/سبتمبر الماضي، وهي، على الأرجح، القمة الأولى التي عقدت بضغط من الرأي العام العربي والإسلامي. لكن هذا لا يوجب الاستخلاص أن من الممكن دفع الدول إلى الانتقال إلى تبني استراتيجية حرب مع إسرائيل، هذا إن امتلكت القدرة، أو الاستعداد لتحمل عبء ذلك. وليس من الهين، وإن كان من الضروري، العمل من أجل دفع الأنظمة العربية إلى ممارسة ضغط فاعل على الولايات المتحدة، وعلى بعض دول الاتحاد الأوربي لتغيير سياستهما تجاه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتحرير عملية تنفيذ قرارات الشرعية الدولية من الأسر الأميركي. صحيح أن ثمة دولاً عربية أغلقت ممثليات إسرائيل في عواصمها، لكن هذه الإجراءات لم تصل إلى تجميد اتفاقيات السلام بين كل من مصر والأردن وبين إسرائيل. أي أن الإجراءات العربية الرسمية التي اعتُمدت حتى اللحظة (أي بعد ما يقارب الشهرين من بدء الانتفاضة الفلسطينية) لم ترق لتشكل ضغطاً على الولايات المتحدة والدول الغربية الأُخرى المساندة لإسرائيل. وهذا التحليل لا يتعارض مع بذل جهود من أجل توفير أعلى درجات دعم سياسي ومادي ممكنة، من الدول العربية والإسلامية، بما يدعم تغيير إطار المفاوضات لإخراجه من تحكم الولايات المتحدة، وإعادته إلى أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

مخاوف من عسكرة مبكرة للانتفاضة

لا شك في أن تجربة المقاومة اللبنانية في تحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي تجربة كفاحية غنية. وهي ليست منفصلة عن تراث المقاومة الفلسطينيةالطويل وما يوفره من دروس وعبر. لكن العبرة من تجربة المقاومة اللبنانية، ومن تجارب المقاومة الفلسطينية في مختلف مراحلها وأشكالها، تتمثل، أساساً، في أن هزيمة الاحتلال، أي احتلال، تستدعي تنظيم مقاومته. لكن اختزال المقاومة، في كل الأوضاع والشروط، إلى نمط واحد، هو الكفاح المسلح، قد يقود إلى نتائج عكسية، أو قد يولد انتكاسات باهظة الثمن. فالشرط الفلسطيني الراهن في الضفة والقطاع المحتلين، وعلاقتهما بالعمق العربي والإقليمي، وهدف وشكل الاحتلال الاستيطاني (شديد الكثافة في الضفة الغربية) والعسكري الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة ببعده الأيديولوجي المعروف، تختلف عما مثله الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني. فالانتفاضةالراهنة، كما هي بناء على تداعيات الانتفاضة السابقة، تعتمد أشكالاً من المقاومة تقوم، في الأساس، على الفعل الشعبي أكثر من اعتمادها على المقاومة العسكرية المنظمة عبر مجموعات فدائية صغيرة أو أشكال نظامية قتالية. ولا يعني هذا أنها تأتي في مرتبة أدنى أشكال المقاومة المسلحة، فلكل شروطه وأوضاعه.

لقد أبرز النقاش الفلسطيني الداخلي – ولعل كثافة منابره من ندوات ومؤتمرات وصحف ومقالات وبيانات تشكل إحدى السمات المميزة للانتفاضة الراهنة – مخاوف من عسكرة الانتفاضة بشكل يفقدها بعدها الشعبي، ويدخل الشعب الفلسطيني في مواجهة عسكرية مع جيش مستعد ومهيأ لذلك، بل يبدو أنه يدفع من أجل مواجهة كهذه ويلمس ما يقترب من الإجماع الوطني على استنكار استخدام السلاح الاستعراضي في المسيرات، أو استخدام المباني المدنية لإطلاق النار عن بعد على مواقع الجيش الإسرائيلي، وعلى دعوة إلى تنظيم استخدام السلاح في أشكال دفاعية رادعة لخطط اقتحام الجيش والمستوطنين للتجمعات السكانية المدنية. وهذا لا يعني غياب المطالبة بنقل الصراع إلى داخل المستعمرات وخلف خطوط الجيش الإسرائيلي إذا ما استدعى تطور أوضاع المواجهة ذلك.

ما بين الانتفاضةالأولى والثانية

تباين في الأوضاع وتماثل في الهدف

تكوّن إجماع شعبي وقيادي على ضرورة مواصلة الانتفاضة، وتأييد واسع لعدم العودة إلى المفاوضات من خلال أطرها السابقة ومن دون توضيح لمرجعياتها، باعتبار أنها آليات ومرجعيات غير متكافئة، ولا تتضمن هدف إقامة دولة مستقلة على الأراضي الفلسطينية التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس، وتحديداً باعتبار أنها باتت تجُرى (كما في قمة كامب ديفيد الثانية) بشأن قضايا التسوية النهائية التي تشمل المستعمرات والحدود واللاجئين والموارد الطبيعية. وبات الاتجاه المركزي في السلطة الفلسطينية يربط في تصريحاته العلنية بين الانتفاضة وتغيير قواعد المفاوضات وتأسيسها على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وخصوصاً القرارات ٢٤٢، و٣٣٨، و١٩٤. وبات يُعول على أن ينجم عن الانتفاضة توسيع إطار المفاوضات ليشمل قوى على غرار القوى التي شاركت في قمة شرم الشيخ، وعلى توفير قوات حماية دولية تحل، موقتاً، محل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما ترفضه إسرائيل والولايات المتحدة. كما بات يعول على أن تولد الانتفاضة موقفاً عربياً وإسلامياً ودولياً يساهم في تعديل إطار المفاوضات ومرجعياتها، والضغط على الحكومة الراهنة في إسرائيل لتجاوز حدود ما طرحته في قمة كامب ديفيد الثانية، وتحديداً فيماي خص القدس واللاجئين والمستعمرات. ويستند تعامل قيادة السلطة الفلسطينية مع الانتفاضة، حتى اللحظة، إلى تقدير أن استمرارها سيقود إلى تحسين شروط التفاوض باعتباره الخيار الوحيد المتوفر، كما يستند إلى تقدير إن تواصُل الانتفاضة، بأشكالها الراهنة، قادرة على ذلك. ويرتكز هذا التوجه على ما دخل على واقع الحركة الوطنية الفلسطينية من تغيير منذ الانتفاضةالسابقة، من حيث وجود سلطة فلسطينية على أجزاء من أرضها، ووجود اعتراف بمنظمة التحرير من قِبَل إسرائيل، ووجود مسار طويل من المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية. ولا ينحصر التباين بين الانتفاضتين فيما ذكر أعلاه، بل يتعداه إلى قراءة للتحولات التي دخلت على الوضع الإقليمي (منها وجود اتفاقيات سلام مع الأردن، والضعف الذي دخل على قدرات العراق بعد حرب الخليج الثانية)، والتحول الذي طرأ على الوضع الدولي، وتحول الولايات المتحدة إلى قوة دولية لا تجد قطباً منافساً.

يظهر أحد أوجه التباين بين الانتفاضتين في مجال فعلهما السياسي. فقد عزز

الانتفاضة الأولى مكانة ودور منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وبرز هذا، بدايةً، في قرار الأردن قطع علاقاته الإدارية بالضفة الغربية، وفي تراجع التقاسم الوظيفي. وأدخل، لاحقاً، منظمة التحرير إلى حلبة التفاوض، ومن ثم الاعتراف الإسرائيلي بها. في حين تسعى الانتفاضة الجديدة، استناداً إلى ما تولد من السابقة، لتغيير أسس وقواعد المفاوضات مع إسرائيل وتحكم الولايات المتحدةفي مسارها. ولأن الصراع يدور بشأن حدود دولة إسرائيل وحدود الدولة الفلسطينية والسيادة على الأرض، وبشأن حقوق اللاجئين، فالمواجهات في الانتفاضة الجديدة تشهد أشكالاً من العدوانية الإسرائيليةلم تشهدها الانتفاضةالسابقة، كاستخدام الدبابات والطائرات المروحية والرشاشات الثقيلة. وتهدف الاستراتيجيا العسكرية الإسرائيلية إلى إخماد الانتفاضة قبل أن تتمكن من توليد دينامية تفرض تغييراً على ميزان القوى ينعكس على معالم التسوية النهائية، أو على تسوية انتقالية شبه دائمة.

مقومات تبحث عنها الانتفاضة

لأن الانتفاضة الراهنة تدور بشأن قضايا التسوية النهائية، فإن فرص تحقيق هدفها المتمثل في تحقيق الاستقلال ودحر الاحتلال والاستيطان وتوفير حل عادل لقضية اللاجئين تعتمد على توفر عوامل ذاتية وموضوعية أشمل مما توفر حتى اللحظة. ويتمثل العامل الأبرز في درجة القدرة والإرادة على تنظيم الحركة الشعبية، بقواها السياسية والمدنية والدفاعية والاقتصادية، لتمكينها من مواصلة انتفاضة طويلة الأمد وصولاً إلى إنجاز مشروعها الوطني. كما أنه يتمثل في مدى استجابة مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية، بنيوياً وبرنامجاً، لمتطلبات انتفاضة طويلة الأمد. ويشمل ذلك قدرة الاقتصاد الفلسطيني الناشئ على التكيّف وفق أوضاع الحصار والإغلاق، ووفق واقع تحكم إسرائيل في المرافق والموارد الحيوية والمعابر الخارجية (المياه والكهرباء والبترول والمعابر البرية والبحرية والجوية إلى العالم العربي والخارجي)، أي وفق قدرته على التحول إلى اقتصاد يوفر عناصر مقاومة شعبية مديدة.

وتتطلع الانتفاضة من أجل تنمية قدرات الصمود والمواجهة الذاتية إلى رفع مستوى الدعم العربي والإسلامي، السياسي والمادي، إلى أعلى درجاته الممكنة. وتراهن على إمكان توليد قناعة داخل المجتمع السياسي الإسرائيلي، على غرار القناعة

التي ولدتها المقاومة اللبنانية، بأن لا استقرار ولا أمن من دون الاستجابة لحق الشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية على الأراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧، ومن دون الاعتراف بمسؤولية إسرائيل عن مشكلة اللاجئين.

في مقابل الدعوة إلى تحويل الانتفاضة إلى مدخل للتحرير الشامل (وهي دعوة طابعها الغالب دعائي، ولا تحمل استراتيجيا مقنعة)، وفي مقابل التعامل مع الانتفاضة بما هي انتفاضة من أجل الاستقلال وتجسيد المشروع الوطني الفلسطيني، هناك من يتعامل مع الانتفاضة، ولو من دون الإفصاح عن ذلك، كهبّة جماهيرية وظيفتها تحسين شروط العودة إلى التفاوض على قاعدة المشروع الإسرائيلي – الأميركي الذي طُرح في قمة كامب ديفيد الثانية، مع السعي لإدخال تحسينات شكلية، ذات قيمة رمزية، على المشروع (وتحديداً فيما يخص القدس). ويتبنى هذا التوجه رموز في السلطة وشريحة داخل القطاع الخاص تكونت لها امتيازات ومصالح خلال الأعوام الأخيرة عبر ما نما من علاقات بإسرائيل. ويختبئ هؤلاء وراء التهويل بما يمكن أن ينجم عن تمديد المواجهة مع أميركا وإسرائيل، ويتعمدون المبالغة الشديدة في تقدير خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الاستمرار في الحصار والإغلاق والمواجهات، وفي تقدير معدلات البطالة والفقر فيما يتعلق بالاقتصاد المحلي، لا بهدف إيجاد حلول تخفف وقع الحصار والعدوانية الإسرائيلية، وتشد من أزر الفئات المتضررة، وإنما من أجل توليد رأي محلي يتقبل وقف الانتفاضة قبل تحقيق هدفها. ومن هنا يصطف بعض هؤلاء وراء شعار أن المطلوب هو وقف العدوان الإسرائيلي والحصار والإغلاق (أي العودة إلى الوضع الذي كان قائماً عشية الانتفاضة)، وتأليف لجنة تحقيق دولية، وتوفير مراقبين دوليين (وليس حماية دولية للشعب الفلسطيني تستند إلى قوات دولية تحل محل قوات جيش الاحتلال المنسحب إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧)، في مقابل العودة إلى التفاوض من النقطة التي انتهت إلى قمة كامب ديفيد الثانية، وعلى قاعدة الأساس والإطار أنفسهما. ومع أن أصحاب هذا التوجه هم فئة محدودة، إلاّ إنها فئة تتمتع بتأثير أوسع كثيراً من حجمها أو قاعدتها الاجتماعية بحكم علاقاتها بإسرائيل، وبحكم ما تتمتع به من إسناد من قِبَل الولايات المتحدة، ومن قرب من مركز القرار الفلسطيني. ويعود خفوت صوتها حالياً إلى زخم الانتفاضة وانشداد الجمهور الفلسطيني إلى أهدافها والمشاركة في فعالياتها. وقد يعود أصحاب هذا التوجه إلى مركز الحلبة السياسية إذا توقفت أو خفتت الانتفاضة، على قاعدة

البحث عن اتفاقيات مرحلية تؤجل موضوعي القدس واللاجئين في مقابل دولة فلسطينية(مجردة من السلاح ومقلصة السيادة) على معظم أراضي الضفة والقطاع. ويتقاطع الموقف الأخير إلى حد كبير مع موقف إسرائيلوالإدارة الأميركية، وإن ما زال الموقف الإسرائيلي الرسمي يتمسك بمطلب إنهاء حالة الصراع في مقابل الموافقة على قيام دولة فلسطينية وتأجيل قضيتي القدس واللاجئين. ويتمثل، راهناً، مأزق هذا التوجه في تولد ما يقترب من إجماع بين القوى السياسية والشخصيات الوطنية والاجتماعية والفكرية يتطلع إلى الانتفاضة باعتبارها تدخلاً شعبياً لتغيير ميزان القوى لمصلحة المشروع الوطني الفلسطيني، وتحديداً فيما يتعلق بشروط المفاوضات النهائية وآلياتها وأسسها. وينعكس هذا الإجماع في الحرص على إطالة أمد الانتفاضة، وصولاً إلى إنهاء تفرد الولايات المتحدة بإدارة وتوجيه العملية التفاوضية (تدويل القضية الفلسطينية)، وإرساء المفاوضات على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وتحديداً القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و١٩٤، وليس التفاوض في شأنها.

لكن التوافق الوطني على مواصلة الانتفاضة حتى تحقيق أهدافها ما زال يفتقر إلى برنامج ملموس. بتعبير آخر: لم تبلور الحركة السياسية الفلسطينية بعد استراتيجيا واضحة ومتكاملة لتنظيم الحركة الشعبية وتوسيع المشاركة الجماهيرية في فعاليات وأنشطة تخدم الانتفاضة، وتديم الحيوية في مختلف مرافق الحياة (الاقتصادية والتعليمية والصحية)، وتجدد دور ومهمات مؤسسات السلطة وأجهزتها. ويُلمس هذا في حصر أنشطة الانتفاضة في مسيرات تشييع جنائز الشهداء، والتظاهرات، وحضور الندوات والمؤتمرات، وحلقات البحث وورش العمل، والتساؤل ما العمل، ودور مختلف قطاعات الجمهور، وموقع مؤسسات السلطة في الانتفاضة. ولا يساهم في تعمق الوعي أو مراكمة المعرفة تشخيص أسباب وحيثيات هذا القصور من مواقع اتهامية، أو تبريرية، ولا بلغة الشعارات التي تخلو من المضمون الملموس، ولا بالهروب إلى الأمام. ويمكن تشخيص هذه الأسباب تحت أربعة عناوين رئيسية هي: أداء تفاوضي ارتجالي منذ اتفاق أوسلو حتى عشية قمة كامب ديفيد الثانية؛ سلطة وطنية لم تبد حرصاً كافياً على تأسيس حياة سياسية ديمقراطية يتفاعل معها الجمهور، ولم تولِ مسألة مأسسة احترام حقوق المواطن والإنسان الأهمية المطلوبة؛ وجود معارضة سياسية ضعيفة التأثير في مجرى القرار السياسي وفي مأسسة الحياة الديمقراطية السياسية وحقوق وواجبات المواطنة، ولم ترق إلى مسؤولية اقتراح الحلول المقنعة للتحديات

السياسية وللأزمات المجتمعية؛ أخيراً، وجود مجتمع مدني ضعيف على الرغم من ادعاءاته بغير ذلك. ولا يقصد هذا التشخيص تقليل حجم التحديات والعقبات الموضوعية التي تقوم في وجه السلطة والمجتمع، وأبرزها الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني، وتركيبة المجتمع الإسرائيلي، وسياسات حكوماته المتعاقبة.

لا يعود إحباط الجمهور الفلسطيني فقط إلى مسار عملية المفاوضات خلال الأعوام السبعة الماضية، وإلى دور المتفرج الذي فُرض عليه خلال هذه الفترة، بل أيضاً إلى تجربته مع الأسلوب الذي تعاملت سلطته الوطنية معه من خلاله وافتقاده المواطنة، إضافة إلى تلمسه تغليب الاعتبارات التنظيمية الفئوية في إدارة أجهزة السلطة ومؤسساتها، وتغييب المكاشفة بما يجري على صعيد المفاوضات. هذا علاوة على غياب الفواصل بين السلطات الثلاث وبقاء السلطة من دون قانون أساسي ينظم الحياة العامة على الأسس الديمقراطية. فحتى اللحظة، وعلى الرغم من مرور عدة أسابيع على الانتفاضة، لم تجد قيادة السلطة الوطنية حاجة إلى مخاطبة شعبها مباشرة وإيضاح ما ترجوه من الانتفاضة، وما هي الإمكانات التي ستسخرها لتحقيق أهدافها، ولم تُعِد تنظيم دور مؤسساتها وهياكلها بما يتماشى مع هذه الأهداف. ومن هنا وجدت الحركة الشعبية نفسها في مواجهة مع الاحتلال من دون أن يكون لدى السلطة الوطنية استراتيجيا واضحة المفاصل والمراحل تقود الانتفاضة وتتفاعل مع تداعياتها على مختلف الصعد، وبما يقلل الخسائر بين الفلسطينيين، ويرفع تكلفة الاحتلال إلى أبعد حد ممكن، وبما يوفر شروط الحماية الممكنة للشعب. وحتى على صعيد الهدف السياسي للانتفاضة، نجد أن السلطة الوطنية بقيت تتعامل معه من موقع الرد على ما تقوم به إسرائيل، ومن موقع ترقب المواقف الدولية (الأميركية تحديداً) والعربية.

الانتفاضة تكشف مخاطر السياسات الارتجالية

كشفت الانتفاضة الجديدة كم كانت الاتفاقيات السابقة ارتجالية ومراهنة، في أحيان كثيرة، على حسن نيات المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة. وبرز هذا أكثر ما برز فيما تحمله المستعمرات والطرق الالتفافية من تهديدات ومخاطر على أمن المواطن الفلسطينية وحركته، ومن مخاطر لجهة تجزئة الأراضي الفلسطينية إلى مناطق وفق التصنيفات الأمنية للحكومة الإسرائيلية. فقد أدت هذه السياسة الارتجالية في التعامل

مع ترتيبات المرحلة الانتقالية، والسماح بالاستيطان، والطرق الالتفافية، إلى تجزئة الأراضي الفلسطينية إلى معازل، وإلى استمرار التبعية الاقتصادية لإسرائيل عبر الانجرار إلى اتفاقيات (بروتوكول باريس الاقتصادي) ساهمت في إعادة إنتاج هذه التبعية. ولذا، فإن الاقتصاد الفلسطيني، عبر الإغلاق والحصار، لا يواجه فقط مشكلة استيراد ما يحتاج إليه من مواد استراتيجية وأولية (النفط والغاز والأسمنت وغيرها)، ومشكلة الارتباط الكامل بشبكات الكهرباء والماء والاتصالات الإسرائيلية، وبقاء ما لا يقل عن ١٢٠,٠٠٠ عائلة فلسطينية تعتمد مباشرة على العمل اليومي في إسرائيل، بل أيضاً ما زالت ميزانية السلطة الوطنية تعتمد، إلى حد غير قليل، على توريدات إسرائيل من مستقطعات العمال الفلسطينيين والجمارك وضريبة القيمة المضافة، وعلى تحويلات الدول المانحة المرتبطة باستمرار المفاوضات من دون الاهتمام بمضمونها والطرف المعطل لأهدافها. إن هذه المسائل، إضافة إلى ما ينجم عن المجابهات اليومية مع الجيش الإسرائيلي والمستوطنين من سقوط شهداء وجرحى وتدمير بيوت وأملاك، تحتاج إلى إجراءات عملية بعضها عاجل (تأمين عمل للعاطلين عن العمل، وتعويض أصحاب البيوت المدمرة، وتوفير العلاج للمصابين، والتدريب اللازم لأصحاب العاهات الدائمة، على سبيل المثال)، وبعضها الآخر يحتاج إلى معالجة ليست قصيرة الأمد، مثل: فك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، الذي يمكن أن يبدأ فوراً بالمقاطعة الاقتصادية التامة للمستعمرات؛ مقاطعة البضائع الإسرائيلية التي لها بديل وطني؛ تشجيع الإنتاج المحلي وتحسين جودته؛ توجيه الاقتصاد الفلسطيني بأسرع ما يمكن نحو الأسواق العربية وفتحها أمام العمالة والبضائع الفلسطينية. وبات واضحاً أن أية خطة تنمية فلسطينية يجب أن تضع هدف إنهاء التبعية الاقتصادية لإسرائيل على رأس أولوياتها، وأن توفر المتطلبات السياسية اللازمة لذلك (كالسيطرة التامة على الحدود والمعابر والموارد الطبيعية)، والاقتصادية (يكون في صلبها تنمية اقتصاد وطني إنتاجي تنافسي وتكاملي وبنية تحتية متطورة مع نظام ضمان اجتماعي شامل، وتنمية العلاقات الاقتصادية بالفلسطينيين في إسرائيل)، والمالية (سياسة مالية تخدم عملية التنمية الاقتصادية، وقانون استثمار يمنع الاحتكارات ويشجع الاستثمار، وتحديداً من قِبَل رؤوس الأموال الوطنية والعربية، ويوفر توزيعاً أكثر عدالة للدخل)، والتعليمية (وخصوصاً في مجالات التدريب المهني والفني وربط العملية التعليمية في مراحلها العليا بحاجات المجتمع الراهنة والمستقبلية، وتحويل الجامعات

إلى مركز للدراسة والبحث المستقل بما يرفد المجتمع رفداً دائماً بالمعرفة والخبرة الضروريتين لأية تنمية بشرية تراكمية). ولا شك في أن تجربة الأعوام السبعة الأخيرة، منذ اتفاق أوسلو، تظهر سذاجة وخطورة التصور الذي اعتبر أن في الإمكان وضع سياسة تنموية في ظل الاحتلال.

الحركة الشعبية تضع
المجتمع السياسي الفلسطيني أمام مأزقه

خلافاً للانتفاضة السابقة، اشتعلت الانتفاضة الجديدة بينما الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية تعيش إشكالات بنيوية وتنظيمية وبرنامجية أثرت في انتشارها وتأثيرها الجماهيري. ولا يستثنى من هذه الإشكالات حركة فتح التي وإن تكن حافظت على قاعدة جماهيرية واسعة نسبياً (شهدت تراجعاً في الأعوام الأخيرة)، إلاّ إنها فقدت الكثير من نفوذها السياسي بحكم ذوبان هياكلها التنظيمية بالكامل تقريباً في بنى مؤسسات السلطة وأجهزتها، وتحولها إلى حزب حاكم يتحمل مسؤولية سياسات السلطة الفلسطينية، ونهجها التفاوضي. ولا أستثني حركة حماس من هذه الإشكالات، فهي على الرغم من استمرار تمتعها بحضور جماهيري (وإن كان يراوح مكانه في الأعوام الأخيرة مع صعود وهبوط نسبيين)، إلاّ إنه حضور متردد بين ممارسة ما ترفعه الحركة من شعارات وبين التحايل على ذلك بحكم الوضع الفلسطيني وما يفرضه من تحديدات، أحدها وجود سلطة مركزية ترتبط بإسرائيل باتفاقيات وتفاهمات. كما تجد المعارضة الإسلامية نفسها تعيش حالة تردد بين ممارسة المعارضة من خارج المؤسسات الوطنية القائمة وبين الانخراط فيها، أو البقاء على تماس معها. أمّا المعارضة الوطنية (العلمانية) فهي تجد نفسها، بعد أن فقدت دورها القديم كفصائل مشاركة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي فقدت دورها وحيويتها، تبحث عن دور وهوية متميزين لها، كل فصيل على حدة، في مجتمع تحكم أفراده سلطة وطنية منتخبة، وتسيطر على أرضه وموارده قوة استيطانية عسكرية محتلة. كما تجد نفسها أسيرة ترتيبات موروثة ومتكلسة تنتصب أمام أي مسعى لتنظيم صفوفها على أسس جديدة يمكن أن تولد قطباً ديمقراطياً علمانياً ذا رؤية وبرنامج متميزين من الحزب الحاكم والمعارضة الإسلامية. ولعل الانتفاضة الراهنة تشكّل تحدياً لكل التنظيمات السياسية لتجديد نفسها وإعادة تنظيم صفوفها قبل أن

تتراجع أكثر إلى الخلف.

صحيح أن الأحزاب والقوى السياسية باتت، منذ بدء الانتفاضة، تجتمع يومياً تقريباً وتضع برامج للتحركات الشعبية، لكنه صحيح كذلك أن هذه الصيغة التداولية لا تملك سلطة القرار ولا التوجيه الفعلي للانتفاضة، ولا دور لها في وضع استراتيجيا التفاوض على الرغم مما تحمله بياناتها من مطالب وتصورات. ويشوش على هذا التنسيق أشكال من التنافس الفئوي الاستعراضي (رفع الأعلام الخاصة لكل تنظيم بدلاً من التركيز على العلم الفلسطيني، والتنافس الإعلامي في شأن الشهداء، وحمل السلاح في المسيرات الجماهيرية والتقنع، وترديد الهتافات الفئوية، بل إطلاق هتافات تشوه حقيقة النضال الوطني الفلسطيني، مثل "خيبر.. خيبر يا يهود..."). وهي ممارسات لا تعكر صفو العلاقات بين القوى والأحزاب السياسية فحسب، بل تترك أصداء منفرة في الحركة الشعبية. ولعلها ممارسات تكشف غياب الأحزاب والتنظيمات السياسية عن دورها التعبوي، وعدم وضوح الرؤية لديها بشأن مهماتها في توجيه حركة المقاومة الشعبية وتطويرها، وقصورها عن مهمة إغناء الحياة السياسية وترسيخ التقاليد الديمقراطية بينها وداخل صفوفها، وضعف تأثيرها داخل مؤسسات السلطة. باختصار: لم تبرز الأحزاب والتنظيمات السياسية موهبة خاصة للارتقاء بدورها ودور السلطة الفلسطينية في مواجهة العنصرية والهمجية الإسرائيلية، وفي إعادة مأسسة نفسها بما يليق بحجم التضحيات الكبرى لشعبها. ومن هنا تشكّل الانتفاضة الجديدة دعوة للمجتمع السياسي إلى إعادة النظر في بنيته وبرامجه وعلاقاته بالمجتمع، وعقلنة نزعات المغامرة والانهزام. وهي دعوة للسلطة الوطنية والأحزاب والقوى السياسية الفلسطينيةومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى إعادة إنتاج ذاتها بعيداً عن النخبوية والبيروقراطية والارتجالية وعقلية الربح السريع، والانشداد إلى قيم الديمقراطية واحترام المصلحة العامة. وهي مطالبة بوضع تنظيم مقاومة الاحتلال وإنجاز الاستقلال في طليعة أولوياتها.

الانتفاضة تكشف
الحجم الفعلي للمجتمع المدني

نجد بين الانتفاضتين أيضاً فارقاً واضحاً فيما يتعلق بوضع الاتحادات الجماهيرية والمنظمات الأهلية. ففي حين ساهمت الاتحادات الشعبية والمهنية

(كالعمال والمرأة والمعلمين والطلبة والتجار وغيرهم) بدور حيوي في الانتفاضة السابقة، وتحديداً في مرحلة صعودها، نجد أن دورها في الانتفاضة الجديدة، باستثناءات قليلة، يكاد يكون غائباً أو غير مرئي أو يقتصر على البيانات الصحافية. ويعود هذا إلى واقعها الجماهيري الهزيل إلى حد الغياب في الاتحادات الشعبية التي بات وجودها يقتصر على المكاتب القيادية. وهي الآن تواجه تحدياً أمام المشكلات الكثيرة لقطاعات واسعة من الجمهور، وتحديداً بين العمال والنساء والشباب. وهي ستفقد ما تبقى من صدقية ومن تماس مع الواقع (وهو تماس ضئيل جداً) إن لم تسارع إلى إعادة بناء نفسها على أسس الاستقلالية التنظيمية والمالية والبرنامجية وفقاً لمصالح جمهورها وتطلعاته، ووفقاً لقواعد الديمقراطية والشفافية الداخلية.

كما نجد أن أغلبية المنظمات غير الحكومية – التي استفادت من الفراغ الذي تركه تراجع الأحزاب السياسية (واليسارية تحديداً)، ومن توفر فرص الدعم المالي الخارجي المتولد في معظمه من الأوضاع المحيطة بـ "عملية السلام" – في حيرة إزاء الدور المطلوب منها تجاه الحركة الشعبية الراهنة، خارج الاحتجاج على الاعتداءات والجرائم الإسرائيليةوتسجيلها، وخارج تنظيم الندوات واللقاءات وورش العمل للنخب السياسية والأكادية والاجتماعية. بل نجد أن نشاط بعض هذه المنظمات تراجع مرتبكاً أمام الوضع الجديد. ويبدو أن أشد ما تحتاج إليه المؤسسات غير الحكومية هو إعادة النظر في برامجها وتجميع مواردها بما يساعد على تركيز جهودها وتقليص اعتمادها على الدعم الخارجي المشروط أو المبرمج من خارج المجتمع الفلسطيني، وصولاً إلى التحرر من كل دعم مشروط أو تدخل في أولوياتها، وإعادة مأسسة نفسها على أسس من الديمقراطية الداخلية والشفافية المالية. وهي الآن مطالبة بإثبات راهنيتها وصلتها بواقع الحصار والإغلاق وحرب الجيش الإسرائيلي ومستوطنيه، وبتخفيف معاناة الجمهور، كالمساهمة في تأليف لجان تكافل اجتماعي في القرى والمخيمات وحارات المدن، إضافة إلى تهديف دورها، إلى جانب مؤسسات السلطة والأحزاب والقوى السياسية، من أجل تأمين الدعم، السياسي والمادي، العربي والإسلامي والدولي. وهذه الأطراف جميعها مدعوة إلى تطوير خطابها الإعلامي والدعائي بما يتلاءم مع واقع وأهداف النضال الشعبي ضد الاحتلال ومن أجل الاستقلال، والاستفادة من وفرة وسائل الإعلام، الأمر الذي لم يكن متوفراً في الانتفاضةالسابقة. وتشمل هذه محطات الإذاعة والتلفزة الفلسطينية(الرسمية والخاصة) والفضائيات العربية والدولية التي

نجح عديدها في نقل وقائع الانتفاضةوجرائم الاحتلال، لكنه فشل في نقل رسالتها التحررية المتمثلة في كونها انتفاضة ضد احتلال من أطول الاحتلالات في القرن العشرين. كما فشل معظمها في الرد على تشويهات الإعلام الإسرائيلي والأميركي، والغربي بصورة عامة، التي تعاملت مع قتل الفلسطينيين باعتباره دفاعاً عن النفس، ومن قتل الجنود والمستوطنين المسلحين باعتباره إرهاباً أو عنفاً عبثياً.

الاقتصاد المحلي أمام مفترق طرق

تطرح المواجهة الشعبية للاحتلال وقف التعامل مع قضايا البناء الاقتصادي بصورة اعتباطية، أو وفق رؤية المفاوض الإسرائيلي، أو وفق تعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدول المانحة، أو الانجرار وراء نزعات أصحاب رأس المال، سواء أكانوا فلسطينيين أم غير ذلك، توخياً للكسب السريع، أو غض النظر عمّا تقوم به فئة عليا من النخبة البيروقراطية الحاكمة من استخدام موقعها لتوليد امتيازات مادية لذاتها أو فرض موطئ قدم في شركات ومشاريع القطاع الخاص. فلم يعد خافياً أن مسيرة الأعوام الأخيرة ولدت تراجعاً في نصيب الفرد الفعلي من الدخل القومي الذي تراجع بنسبة الخُمس عمّا كان عليه سنة ١٩٩٣. كما أن الأعوام الماضية جعلت اقتصاد كل من الضفة والقطاع فريسة تجديد تبعيته شبه الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي بكل ما يعنيه هذا من تمكين إسرائيل من ممارسة الضغط السياسي والمادي على السلطة الفلسطينية والمجتمع. فإذا كان لا بد من اعتماد اقتصاد السوق الحرة، الذي يحركه جني الربح والربح فقط، فيجب ألاّ تُترك له حرية أن يملي على المجتمع جدول أعماله السياسي أو الاقتصادي أو القيمي، أو تشويه بنيته. وتتضاعف خطورة ترك الأمور لاقتصاد السوق الحرة إذا كان المجتمع، كما هو حال المجتمع الفلسطيني، يكافح من أجل الاستقلال وتقرير المصير ضد قوى إمبريالية عسكرية تحتله وتسيطر على مرافقه وموارده.

ولعل الانتفاضة الجديدة توفر الفرص أمام رأس المال الفلسطيني لبدء الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، وتطوير إنتاجه مستفيداً من الوعي الجديد بأهمية تطوير الإنتاج المحلي ومقاطعة البضائع الإسرائيلية التي يمكن إنتاجها محلياً أو استيرادها من خارج إسرائيلأو من الدول المؤيدة لسياستها.

نقل نضالات الحركة الشعبية
إلى طاولة التفاوض

من الخطأ الاعتقاد أن المعرك الراهنة مع الاحتلال والاستيطان معركة سهلة أو قابلة للحسم السريع، أو من دون تحولات جدية في واقع حركة المجابهة اليومية وتخطي قصورها ونقائصها، ومن دون ربطها بأسبابها وبهدفها. فحتى اللحظة تتعامل إسرائيل، ومعها الولايات المتحدة، مع ما يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة باعتباره "عنفاً" يقوم به الفلسطينيون بدعم أو تحريك من قِبَل السلطة الفلسطينية وحزبها للضغط على إسرائيل. وتواصل إسرائيل تأليب الرأي العام الغربي ضد الانتفاضة باعتبارها حركة تدفع الشباب والأطفال إلى الموت. وهي – ومعها الولايات المتحدة – تشترط وقف "العنف" الفلسطيني للقبول بالعودة إلى طاولة المفاوضات. كما تسعى من وراء هذا الخطاب (الذي ترك أصداءه في العالم الغربي، وتحديداً لدى الرأي العام الأميركي) لفصل الانتفاضة عن سببها وهدفها، وإبعادها بالتالي عن عملية التفاوض، وإعادتها إلى إطار قمة كامب ديفيد الثانية، أي العودة بالمفاوضات إلى أسسها وآلياتها السابقة.

وينسجم خطاب حكومة براك مع الاستراتيجيا التي اعتمدها جنرالاته في التعامل مع الانتفاضةالجديدة؛ وهي استراتيجيا تستغل إلى أقصى حد الأوضاع والشروط التي تميزها من أوضاع الانتفاضة السابقة وشروطها. فخلافاً للأخيرة، حيث امتدت ساحة المواجهة لتشمل كل أراضي الضفة والقطاع، تنحصر ساحة المجابهة في الانتفاضة الجديدة في نقاط محددة، وهي نقاط التماس مع جيش الاحتلال على مداخل المدن (مناطق "أ"). أي أن المجابهات تتم بين الجنود والمستوطنين المتمركزين خارج التجمعات الفلسطينية. وقد استفاد المستوطنون في الابتعاد عن التجمعات الفلسطينية عبر استخدام الطرق الالتفافية التي شُقَّت بكثافة خلال الأعوام الأخيرة. ولم يشمل الابتعاد مناطق "أ" (حيث توجد سيطرة فلسطينية) فقط، بل شمل أيضاً معظم مناطق "ب" حيث يحتفظ الإسرائيليون بسيطرة أمنية، الأمر الذي حيّد دور القرى الفلسطينية. ومكّن هذا الوضع قوى الاحتلال من التركين، بصورة رئيسية، على هدف الحفاظ على أمن المستوطنين، ونشر قواتها في المناطق المحيطة بالمستعمرات أو المرتبطة بحركة المستوطنين. كما مكّنها من حصر المواجهة في أمكنة محددة، تقوم هي باختيارها

وفق ميزات عسكرية، الأمر الذي حصر المشاركة الشعبية، إلى حد كبير، في فعاليات محددة: مسيرات تشييع، وتظاهرات احتجاجية تتوجه إلى مناطق التماس حيث تجرى المواجهة من قِبَل الشبان بالحجارة والزجاجات الفارغة وأحياناً الحارقة، وانحصر إطلاق النار، حتى اللحظة، في مجموعات صغيرة تطلق النار على مواقع الجيش أو المستعمرات عن بعد. أمّا في الانتفاضة السابقة فقد فرض وجود قوى الاحتلال داخل وخارج التجمعات الفلسطينية المشاركة الشعبية في مقاومة الاحتلال بأشكال تنظيمية مكنت أوسع الفئات الاجتماعية من الانخراط في فعالياتها، وتحديداً في مرحلتها الأولى (١٩٨٧ – ١٩٩٠).

لقد نجحت قوى الاحتلال، حتى الآن، في عدم تشتيت قواتها، وفي تحييد نسبة غير قليلة من الجمهور الفلسطيني، وفي التمركز في نقاط ومواقع محددة لتقليل خسائرها وخسائر مستوطنيها، بحيث لا تترك المواجهات اليومية تأثيرات ملموسة في المجتمع الإسرائيلي. بل تمكنت، بعد تثبيت هذا الوضع، من الانتقال إلى أخذ زمام المبادرة والانتقال إلى مطاردة قيادات ميدانية بالمروحيات العسكرية وبأشكال أُخرى، كما حدث في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، إذ اغتالت أحد كوادر تنظيم فتح في بيت ساحور، أي في منطقة خاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية(منطقة "أ")، موجهة بذلك رسالة واضحة إلى السلطة الفلسطينية أنها لا تعير هذه السيطرة اهتماماً، وأنها ستتعامل مع أي مظهر مسلح باعتباره ممارسة لحرب عصابات تستدعي تكتيكات ملائمة من الجيش الإسرائيلي. وهي تخشى انتقال المواجهات، في حال استمرارها، إلى داخل إسرائيل والتأثير في حياة السكان اليومية.

هناك أحاديث عن مأزق إسرائيلي، وعن خسائر في الاقتصاد، جراء الانتفاضة بهدف دعم جدوى استمرارها. لكن استمرارها ليس بحاجة إلى تهويلات أو تخيلات كهذه؛ فالموقف الإسرائيلي الرسمي هو حصيلة مواقف القوة السياسية والاجتماعية داخل إسرائيل، وتأثيرات المواقف الدولية والإقليمية في هذه الحصيلة. وما زال ميزان القوى يميل إلى مصلحة تأثير الأطراف الأكثر يمينية وعنصرية في إسرائيل. ويحتاج تغييره إلى استمرار الانتفاضة، وإلى ضغوط دولية أوسع، وإلى تحرك داخل إسرائيل لمصلحة تسوية عادلة للصراع. صحيح أن الاقتصاد الإسرائيلي تأثر، ولا يزال، بتداعيات الانتفاضة، لكن هذا لم يصل بعد، ولا هو مرشح لذلك في المدى القريب، إلى خفض دخل الفرد الإسرائيلي أو تهديد مستوى معيشته. ومأزق إسرائيل يصبح ملموساً

في حال استمرت الانتفاضة بتأثيراتها العربية والدولية، وإذا ما استعت القناعة لدى قطاع مؤثر من الجمهور الإسرائيلي بأن أمن إسرائيل واستقرار المنطقة يصبحان مهددين إذا بقيت القضية الفلسطينية من دون حل. ولعل هذا ما يفسر استعجال رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي، بدعم من رئيس الإدارة الأميركية الحالي، وبتأييد من أطراف أُخرى، لحسم الصراع عسكرياً، وفرض العودة إلى المفاوضات على قاعدة كامب ديفيد مع استعداد لتحسينات شكلية؛ أي الموافقة على دولة فلسطينية في قطاع غزة ومعظم أراضي الضفة الغربية، وتأجيل بت مصير القدس الشرقية، أو طرح ترتيبات رمزية فيما يتعلق بالحرم القدسي والأماكن الدينية الأُخرى من دون مس السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، والتعامل مع قضية اللاجئين بالمنهج ذاته، مع الإصرار على صيغة ما تنهي الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

وأمام هذا الوضع فلا خيار وطنياً خارج احترام هدف الانتفاضة وتضحياتها، ولا بديل من إعادة ترتيب الوضع الفلسطيني الداخلي وفق حاجات هذا الهدف لإحباط الضغوط والمناورات الإسرائيلية والأميركية، مع سعي لتطوير الموقفين العربي والغربي قدر الإمكان، ومخاطبة الجمهور الإسرائيلي بلغة المصالح والحقوق الجماعية، لا بلغة تهديد الوجود، أو بلغة المصطلحات الدينية التي لا تقبل القسمة أو التفاوض. لقد فجر الاحتلال الغضب الشعبي مرة أُخرى، ورافقته كل مرة تضحيات جسام قدمها الشعب اختيارياً ثمناً للحرية والاستقلال. وأي حل لا يوفر ولا يجسد الحق في الحرية والاستقلال، أو يرتد عن هدف الانتفاضة، سيكون محركاً لانتفاضات جديدة ليس هنا مجال التكهن بقواها وأشكالها.■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf